

Distr.: General
5 October 2010
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والستون

البنود ٩ و ١٣ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥
و ٢٦ و ٢٨ و ٦٠ و ٦٩ و ٧٤ و ١١٥ و ١٢٨ و ١٢٩ و
و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٣ و ١٣٤ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢
والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨
التنمية المستدامة
العولمة والاعتماد المتبادل
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي
تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
التنمية الزراعية والأمن الغذائي
النهوض بالمرأة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
الاحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان
السوري المحتل على مواردهم الطبيعية



تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة
الخيطات وقانون البحار
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١
تخطيط البرامج
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل رفق هذه الرسالة الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع
السنوي الرابع والثلاثين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في مقر الأمم
المتحدة في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها
باعتبارهما من وثائق الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في إطار البنود ٩ و ١٣ و ١٨
و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٦٠ و ٦٩ و ٧٤ و ١١٥ و ١٢٨
و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٣ و ١٣٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد الله محمد الصايدي

السفير والممثل الدائم لجمهورية اليمن

لدى الأمم المتحدة

ورئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الرابع والثلاثين لوزراء
خارجية مجموعة ال ٧٧

نيويورك، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

الإعلان الوزاري

اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين في مقر الأمم
المتحدة في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. بمناسبة اجتماعهم السنوي الرابع والثلاثين
للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية، واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - ما زال الوزراء مقتنعين تماماً بضرورة مواصلة العمل في تضامن ووحدة من أجل
إيجاد عالم يسوده السلام والرفاهية ويستجيب لتطلعات بلدانهم الإنمائية. وهم لذلك يؤكدون
من جديد التزامهم التام بمبادئ وأهداف مجموعة ال ٧٧، وبحماية وتعزيز مصالحهم الجماعية
من خلال بذل جهود حقيقية للتعاون من أجل التنمية على الصعيد الدولي.

٢ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء الأزمات العالمية المتعددة والمتراطة والتي يوجب بعضها
بعضاً، وبخاصة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلبات أسعار الطاقة، وأزمة الغذاء،
والتحديات الناجمة عن تغير المناخ، التي يمكن أن تزيد من تقويض تحقيق الأهداف الإنمائية
المتفق عليها دولياً، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - ورحب الوزراء بالاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية
المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٠-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،
والذي اعتمد الوثيقة الختامية المعنونة "الوفاء بالوعد: متحدون من أجل تحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية". وبينما رحب الوزراء أيضاً بالتقدم المحرز في بعض المجالات منذ عام
٢٠٠٥، فقد أعربوا عن قلقهم البالغ لأن هذا التقدم يقل كثيراً عما هو مطلوب، وحثوا
البلدان المتقدمة النمو على تخصيص موارد جديدة وإضافة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان
النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة،
ولا سيما في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وأكد الوزراء مجدداً أن الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الجارية قد بددت الكثير من
المكاسب الإنمائية الهامة المحققة في البلدان النامية، وتهدد على نحو خطير بتقويض تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأشاروا إلى أن الأزمة القائمة في القطاع المالي امتدت إلى الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى جملة أمور منها حدوث انخفاضات في الناتج القومي الإجمالي، وتراجع في التجارة العالمية وارتفاع سريع في معدل البطالة.

٥ - وذكر الوزراء في هذا الصدد أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لم تنته بعد، وأن بوادر الانتعاش غير متساوية وغير مؤكدة، وأنه لا يوجد ما يضمن عدم حدوث انتكاسة. ويتعين حل المشاكل المنهجية التي تواجه الاقتصاد العالمي، بطرق من بينها الإنجاز الكامل لإصلاح النظام المالي العالمي وهيكله. وما زالت هناك أهداف رئيسية غير محققة، من بينها توفير التمويل لأغراض التنمية على نحو قابل للتنبؤ به إلى البلدان النامية، وتقديم الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة في البلدان النامية الناشئة عن الآثار المترتبة على الأزمة، واستطلاع إمكانية إنشاء آلية دولية للتحكيم في قضايا الديون وتسوية الديون.

٦ - ورأى الوزراء أن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة العالمية المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية، سيواصل ما يقوم به من عمل.

٧ - وأكد الوزراء كذلك الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاح موضوعي وشامل للنظام الدولي الاقتصادي والمالي وهيكله، بما فيه من سياسات وولايات ونطاق وإدارة، وذلك لتمكينه من التصدي على نحو أفضل للطوارئ المالية والاقتصادية والحيولة دون وقوعها، وتعزيز التنمية بصورة فعالة، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على نحو منصف. ويجب أن يكون لدى المؤسسات المالية الدولية بوجه خاص توجُّه واضح فيما يتعلق بالتنمية. ودعا الوزراء جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح جامع يتسم بالشفافية، بغرض التوصل إلى نظام وهيكل اقتصادي ومالي دوليين جديدين.

٨ - وأوصى الوزراء، وقد وضعوا في اعتبارهم أن الأزمة المالية والاقتصادية التي تُعدّ الأسوأ منذ الكساد الكبير ما زالت قائمة، وقد سلموا بتأثيرها الشديد المستمر في الإضرار بالبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وقد ساورهم أيضاً بالغ القلق إزاء وقوع آثار سلبية إضافية في إطار الموجة الثانية من الأزمة التي تجري الآن، والتي تنذر في الوقت نفسه أيضاً بتهديد خطير للبلدان النامية في السنوات المقبلة، بعقد متابعة للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية، لعام ٢٠١٢.

٩ - وأكد الوزراء أن اللجوء إلى الحمائية بأي شكل من أشكالها، وبخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، يعرض للخطر الجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي، وكذا آفاق التنمية في البلدان النامية.

١٠ - وأعلن الوزراء أن الأزمة الحالية تدل على الحاجة الملحة إلى استحداث قواعد ومعايير مواءمة دولياً للتنظيم والإشراف الماليين، بحيث لا يشكّل الدعم المالي والتحكيم التنظيمي خطراً على استقرار النظام العالمي. وفي هذا الصدد، حث الوزراء بقوة على عدم استخدام الحماية المالية من جانب البلدان المتقدمة النمو.

١١ - ودعا الوزراء إلى رصد مخصصات جديدة وملموسة في حقوق السحب الخاصة في الفترة الأساسية الحالية، وذلك لتلبية الاحتياجات من السيولة النقدية ولتعزيز التنمية. وينبغي لذلك أيضاً رصد مخصصات عادية في حقوق السحب الخاصة.

١٢ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم أيضاً بجدوى الجهود الإقليمية ودون الإقليمية المعززة، من قبيل مصارف التنمية دون الإقليمية، والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الخاصة باحتياجات العملات، ومبادرات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية، التي قد تؤدي دوراً تكميلياً هاماً في توفير السيولة وفي التنمية.

١٣ - وأكد الوزراء مجدداً وجوب اتخاذ تدابير ملائمة للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة على مديونية البلدان النامية، ولتجنب حدوث أزمة ديون جديدة. ولا ينبغي أن تقتصر هذه التدابير على الاستفادة الكاملة من الآليات القائمة، بل ينبغي أيضاً أن تشمل توفير مزيد من الأموال لإعادة تمويل الديون، ووضع معايير مبتكرة لمقايضة الديون، وزيادة التسهيلات في السداد. وأضافوا أنه ينبغي وضع الإطار المشترك للقادرة على تحمل الدين الخاص بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قيد الاستعراض المستمر، وذلك باتباع نهج منسق وتعاوني، وبالإدماج الكامل لآراء البلدان النامية، على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية.

١٤ - وشدد الوزراء على الأهمية الحيوية للمساعدة الإنمائية الرسمية سواء كعنصر مكمل لمصادر التمويل الأخرى، وكعامل محفز للتنمية، فُتيسر من تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يجوز التذرع بالأزمة العالمية للتهرب من الالتزامات الحالية بتقديم المعونة. وشدد الوزراء على أن تحقيق استجابة فعالة للأزمة الاقتصادية الراهنة يتطلب تنفيذ الالتزامات الحالية بتقديم المعونة في موعدها، وعلى الضرورة الملحة التي لا مفر منها بأن يفي المانحون بتلك الالتزامات. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها وأهدافها الثنائية والمتعددة الأطراف المتعهد بها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن توسع من نطاق هذه الالتزامات والأهداف.

١٥ - وأكد الوزراء مجدداً ضرورة وفاء البلدان المتقدمة النمو على نحو عاجل بجميع التزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما الالتزام ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول

عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذا هدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

١٦ - ومن أجل تسخير الإمكانيات التجارية بالكامل، من المهم توفير الدعم لنظام تجاري عالمي قائم على قواعد محددة يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف والتعددية، يُسهم في النمو والتنمية المستدامة والعمالة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا السياق، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقاوم جميع التدابير والاتجاهات الحمائية التي تؤثر في البلدان النامية، بما في ذلك الإعانات الزراعية والحوافز غير التعريفية على التجارة، وأن تصحح أي تدابير تؤدي إلى احتلال التجارة تكون قد أُتخذت بالفعل، مع الاعتراف بحق البلدان النامية في استخدام الحيز المتاح لسياساتها بالكامل. بما يتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضاً أن تُظهر المرونة والإرادة السياسية اللازمة لكسر حالة الجمود الحالي في المفاوضات، بغرض اختتام الجولة في أقرب وقت ممكن لتحقيق نتائج مبكرة وموجهة نحو التنمية. ومن شأن اختتام الجولة في وقت مبكر أن يوفر العامل الحفاز اللازم بشدة للأسواق الدولية، كي يُسهم في توطيد الانتعاش وإرساء أسس النمو المستدام.

١٧ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دون عوائق سياسية وعلى نحو يتسم بالسرعة والشفافية ومع الاحترام الكامل لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

١٨ - وأقر الوزراء بأن إنشاء آليات مبتكرة للتمويل يمكن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به. وكرروا التأكيد على أنه ينبغي صرف هذا التمويل وفقاً لأولويات البلدان النامية، ولا ينبغي أن يشكل عبئاً لا موجب له عليها، وينبغي ألا يحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية وألا يؤثر سلباً على مستوى هذه المصادر، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية. وبينما سلط الوزراء الضوء على التقدم الكبير المحرز في إيجاد موارد مبتكرة للتمويل من أجل التنمية، فقد رأوا أيضاً أنه من الأهمية بمكان توسيع نطاق المبادرات الحالية ووضع آليات جديدة. وأكدوا أنه مع التوسع في العمل والاضطلاع بمبادرات جديدة، ينبغي أن تبقى الأولويات موجهة إلى توفير موارد إضافية مستقرة ومكمّلة للتمويل التقليدي للتنمية.

١٩ - وأعلن الوزراء أن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة ذات العضوية العالمية والشرعية التي لا يرقى إليها الشك ولذلك فإنها في مركز يتيح لها معالجة الإدارة الاقتصادية العالمية بهدف التوصل إلى تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة اجتماعياً. ومن هنا، ينبغي تعزيز

دور الأمم المتحدة في مجال الإدارة الاقتصادية العالمية. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في الإدارة الاقتصادية العالمية، فمن الأهمية بمكان أن تتحلى جميع الدول الأعضاء بالإرادة السياسية للالتزام بعمليات الأمم المتحدة وبتعددية الأطراف وما تنطوي عليها من قيم. ويجب أن تتعهد الدول الأعضاء بالعمل في إطار من التضامن في تنفيذ استجابات عالمية منسقة وشاملة بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة الاقتصادية العالمية، واتخاذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز دور الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة في التصدي للأزمات العالمية وأثرها على التنمية. وهذه الغاية، يجب أن تكون الأمم المتحدة مزودة بالموارد والقدرات اللازمة لمواجهة التحديات العالمية بفعالية وعلى وجه السرعة.

٢٠ - وأعلن الوزراء أنه من الضروري أن تستجيب الأمم المتحدة استجابة أكثر اتساقاً وفعالية بشأن المسائل المتصلة بالإدارة الاقتصادية العالمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي إنشاء آلية مناسبة للمتابعة داخل الأمم المتحدة من أجل رأب الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذ الالتزامات في ذلك المجال.

٢١ - وأقرّ الوزراء بأن معالجة الأسباب الجذرية لأوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية المتواصلة والمتزايدة لا تزال تشكل تحدياً جسيماً أمام تعزيز مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً واستدامة. وأكد الوزراء من جديد ضرورة اتباع نهج تهدف إلى عكس اتجاه تزايد الفوارق وأوجه اللامساواة بين الأغنياء والفقراء، سواءً في ما بين البلدان أو داخلها. وفي هذا الصدد، تطلع الوزراء إلى تقرير الأمين العام الذي يستند إلى قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٢ وقيم آثار اللامساواة على التنمية خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٢٢ - وأكد الوزراء من جديد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاستدامة البيئية تشكل محور أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. وينبغي أن يظل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، الإطار الشامل للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات المتفق عليها في جميع مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمراتها الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشددوا كذلك على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وزيادتها، على أساس الاعتراف بمبدأ القيادة الوطنية والإدارة الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية.

٢٤ - وسلّم الوزراء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وهي القارة الوحيدة التي لا تنتهج حالياً المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ودعوا إلى تنفيذ جميع الالتزامات تنفيذاً كاملاً وحسن التوقيت لتمكين البلدان

الأفريقية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأشار الوزراء إلى تعهد جميع الدول بإنشاء آلية للرصد ومتابعة جميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا التي تعهد بها المجتمع الدولي على النحو الوارد في الإعلان السياسي بشأن "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا" وشددوا على أنه ينبغي للمجتمع الدولي وأفريقيا نفسها تنفيذ جميع الالتزامات التي قُدمت لأفريقيا تنفيذاً كاملاً وإيلائها المتابعة الملائمة. وأكدوا أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي الواسع النطاق والمستدام، الذي يعد محورياً لإدماج أفريقيا في مسيرة الاقتصاد العالمي. ولهذا الغاية، شددوا على الطابع الملح للتصدي للاحتياجات الخاصة لأفريقيا على أساس شراكة بين الأنداد، وأكدوا ضرورة توفير موارد إضافية جديدة للبلدان الأفريقية، ونقل التكنولوجيا إليها، وكذلك بناء قدراتها ودعم تنميتها المستدامة.

٢٥ - وسلم الوزراء بالتحديات والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً لا سيما في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لأن أقل البلدان نمواً، وقبل خمس سنوات فقط من حلول عام ٢٠١٥، لم تحقق بعد العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، دعوا البلدان النامية إلى الوفاء على نحو كامل وفعال وحسن التوقيت بتعهداتها بتنفيذ جميع الالتزامات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز بشكل خاص على التعجيل بتنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية وذلك لكفالة تحقيق جميع البلدان الأقل نمواً كل الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تطلع الوزراء إلى نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المزمع عقده في اسطنبول في ٢٠١١. وشدد الوزراء على أنه ينبغي لهذا المؤتمر أن يجري استعراضاً دقيقاً لتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً ولتحديد جيل جديد من تدابير الدعم الطموحة الشاملة المستهدفة والقائمة على تحقيق النتائج لإقامة شراكة جديدة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في مجال التنمية للعقد القادم، مع وضع ترتيبات فعالة لمتابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً واستعراضه ورصده.

٢٦ - وأعاد الوزراء تأكيد إقرارهم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان بسبب افتقار أراضيها إلى المنافذ الموصلة إلى البحر، الأمر الذي يزيده تفاقماً بعدها الأسواق العالمية، وأعربوا عن قلقهم أيضاً من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية لا يزالان قليلي المنفعة تماماً أمام الصدمات الخارجية، فضلاً عن التحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية والتغيرات المناخية، وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها في التغلب على مواطن ضعفها، وبناء قدرتها على التكيف، والسير على طريق يفضي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المستدامة. ولذلك، أكدوا من جديد الحاجة إلى التصدي على نحو عاجل للاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها هذه البلدان من خلال التنفيذ الكامل والمناسب التوقيت والفعال لبرنامج عمل الماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الماتي.

٢٧ - ورحّب الوزراء بعقد الاجتماع الرفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي اعتمد الإعلان السياسي بشأن التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ولاحظ الوزراء بقلق أنه رغم الإقرار بما تتسم به أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية من طابع فريد خاص، لم تتخذ خطوات كافية على الصعيد الدولي لمعالجة أوجه الضعف هذه وتقديم الدعم على نحو فعال للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، حثّ الوزراء المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على الوفاء بالتزاماتها وزيادتها من أجل دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. بما فيها الالتزامات الواردة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، كما دعوا البلدان المتقدمة النمو إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونقل التكنولوجيا إليها بشروط مواتية، وبناء قدراتها.

٢٨ - ودعا الوزراء إلى توطيد الدعم الدولي للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المتوسطة الدخل، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية، وتشجيع إقامة الشراكات الجديدة وتعزيز ترتيبات التعاون بما فيها الترتيبات الثنائية، وتوفير الموارد، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، مع مراعاة الأولويات الوطنية لهذه البلدان وسياساتها الإنمائية.

٢٩ - ودعا الوزراء أيضاً إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المنخفضة الدخل من أجل تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، بطرق منها تقديم المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة، وتشجيع الشراكات وترتيبات التعاون على جميع المستويات وتعزيزها.

٣٠ - وسلّم الوزراء بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يقتضي تعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، ولقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لا يزالان يشكلان الإطار المركزي المتعدد الأطراف للعمل التعاوني من أجل

التصدي لتغير المناخ. وشدد الوزراء أيضاً على أن مسار العمل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن يكون مفتوحاً، ومدفوعاً من الأطراف، وشاملاً للجميع، ومتسماً بالشفافية.

٣١ - وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على التعهد بالتزامات طموحة ومعززة بموجب بروتوكول كيوتو في فترات الالتزام اللاحقة وكفالة عدم وجود ثغرة بين فترات الالتزام الأولى واللاحقة. وحثوا أيضاً المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في التصدي لنتائج تغير المناخ، ولا سيما عن طريق رصد موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها، ومن خلال بناء القدرات، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها.

٣٢ - وتطلع الوزراء إلى النتائج الإيجابية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف الذي سيكون بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو المزمع عقدهما في كانون، المكسيك، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٣ - ورحّب الوزراء مع التقدير بتعهد جنوب أفريقيا استضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف الذي سيكون بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو عام ٢٠١١.

٣٤ - وأحاط الوزراء علماً بالعرض الذي تقدمت به حكومة دولة قطر لاستضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٢، والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف التي ستكون بمثابة اجتماع الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو، مع عدم استباق الوزراء في الوقت نفسه القرار النهائي للمجموعة الآسيوية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم بشأن زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية ونطاقها في السنوات الأخيرة مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وحدوث آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للبلدان، ولا سيما البلدان النامية. وناشدوا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية، زيادة مساعدتها للدول المتضررة، بوسائل منها دعم الجهود المبذولة في سبيل تحسين القدرات الوطنية والإقليمية لهذه الدول على تنفيذ خطط واستراتيجيات للتأهب، والاستجابة السريعة، والإنعاش والتنمية بشأن الزلازل، والتسونامي، والانهيارات الأرضية والثورات البركانية، وكذلك الظواهر الجوية البالغة الشدة كموجات الحر، وحالات الجفاف الشديد والفيضانات، والعواصف الرملية والغبارية.

٣٦ - ورَحَّب الوزراء بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن السنة الدولية للتنوع البيولوجي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأشاروا إلى الحاجة الملحة لتحقيق الأهداف الثلاثة لهذه الاتفاقية وغايتهم المتمثلة في الحد من فقدان التنوع البيولوجي في الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

٣٧ - وتطلع الوزراء إلى نجاح الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وشمولية نتائجه، بما فيها اعتماد بروتوكول الوصول إلى الموارد وتقاسم منافعها، الذي سيعقد في ناغويا، اليابان في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣٨ - ورَحَّب الوزراء بالجهود المتواصلة التي تبذلها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، على النحو المطلوب في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتطلعوا إلى اعتماده في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، رحبوا بعقد المنتدى الأول بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن التنوع البيولوجي في ناغويا، اليابان، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأثنوا على الجهود التي تبذلها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لإقامة شراكة استراتيجية مع مجموعة الـ ٧٧ والصين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٩ - وسلم الوزراء بالتحدي الذي يشكله التصحر وتدهور الأراضي وأعربوا عن تصميمهم على دعم وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا بهدف معالجة أسباب التصحر وتدهور الأراضي، وكذلك الفقر الناجم عن تدهور الأراضي.

٤٠ - وحث الوزراء الدول المتقدمة النمو على تقديم موارد مالية جديدة وكافية وبمكثف التنبؤ بها لضمان التنفيذ التام والفعال للاتفاقية وخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨). ودعا الوزراء أيضا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على جميع المستويات من خلال الاحتفال بعقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

٤١ - وكرر الوزراء تأكيد دعمهم لتعزيز الالتزام السياسي والعمل على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال للأهداف العالمية بشأن الغابات والإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات من أجل الحد من فقدان الغطاء الحرجي وتحسين سبل عيش أولئك الذين يعتمدون على الغابات من خلال وضع نهج شامل وأكثر فعالية لتمويل الأنشطة، بما في ذلك إنشاء

صندوق طوعي عالمي للغابات. وقالوا إنهم يتطلعون لأن يتوصل فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل الإدارة المستدامة للغابات إلى نتائج إيجابية.

٤٢ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم الكامل لدول منطقة البحر الكاريبي في جهودها الرامية إلى كسب الاعتراف الدولي بمنطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، وتسليماً بأهمية منطقة البحر الكاريبي بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة ولتراث السكان الذين يعيشون في المنطقة واستمرار رفاههم الاقتصادي وسبل عيشهم، والحاجة الملحة لأن تتخذ بلدان المنطقة الخطوات الملائمة للمحافظة عليه وحمايته، بدعم من المجتمع الدولي.

٤٣ - وشدد الوزراء على ضرورة التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي بغية منع حدوث العواصف الترابية/الرملية وإدارتها، بوسائل منها تبادل المعلومات ذات الصلة، والنبؤ والإنذار المبكر. وشدد الوزراء على أن مكافحة العواصف الرملية والترابية يتطلب الدعم المالي ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

٤٤ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة إلى زيادة الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية الدولية. وشددوا على الحاجة إلى التمويل المستدام وزيادة الاستثمارات الموجهة لتعزيز الإنتاج الغذائي العالمي، ودعوا إلى توفير موارد مالية جديدة من جميع المصادر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

٤٥ - وشدد الوزراء على أهمية معالجة قضايا الطاقة، بما في ذلك الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وكفاءة الطاقة، فضلاً عن استدامة مصادر الطاقة واستخدامها، وذلك كجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.

٤٦ - وأيد الوزراء تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف والاستخدام المستدام لمصادر الطاقة التقليدية، فضلاً عن تعزيز فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، الموثوقة، الميسورة والمستدامة، وتعزيز القدرات الوطنية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، حسب الاقتضاء، بدعم من التعاون الدولي في هذا المجال، وتشجيع تطوير ونشر تكنولوجيا الطاقة المناسبة، الميسورة والمستدامة، فضلاً عن نقل هذه التكنولوجيات في شروط متفق عليها ودياً.

٤٧ - وكرر الوزراء دعمهم لعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز طوال ٢٠ عاما في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٤٨ - ورحب الوزراء بمبادرة الجمعية العامة بشأن إعلان السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل (١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ - ١١ آب/أغسطس ٢٠١١)، ودعوا جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووكالات التعاون الدولية، إلى المشاركة بنشاط في جميع الأنشطة المتعلقة بالسنة وبمؤتمر الأمم المتحدة للشباب.

٤٩ - وأقر الوزراء اعتماد الجمعية العامة قرارها ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الذي يتيح استعراضا شاملا للوضع الحالي لعمل الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأكدوا من جديد على ضرورة أن تظل الخصائص الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية تتمثل، بين أمور أخرى، في طابعها العالمي والطوعي، وتقديمها على شكل منح وحيادها وخضوعها للمساءلة وطابعها المتعدد الأطراف، ودعوا جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للاستجابة لاحتياجات التنمية للبلدان المستفيدة من البرنامج بطريقة مرنة وشفافة.

٥٠ - وأكد الوزراء مجددا على ضرورة الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان وفقا لسياساتها وأولوياتها من أجل التنمية. ويتطلب تعزيز دور وقدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية استمرار تحسين فعاليته وكفاءته وتماسكه وتأثيره، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في موارده.

٥١ - وأعاد الوزراء أيضا تأكيد الأهمية البالغة لتولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني، وشددوا على أنه لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" في التنمية، وضرورة أن تكون المساعدة الإنمائية التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادرة على الاستجابة للمتطلبات المتباينة للبلدان المستفيدة من البرنامج، وينبغي أن تتماشى مع خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية وفقا للولايات المقررة.

٥٢ - ورحب الوزراء بالاجتماعين الحكوميين الدوليين اللذين عقدتهما البلدان التي تنفذ برامج قطرية رائدة في كينغالي، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وفي هانوي، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وأحاطوا علما مع التقدير بإعلاني

كيغالي وهانوي، وأحاطوا علماً أيضاً في هذا الصدد بالتقدم الذي أحرزته بلدان "الأداء الموحد" في إطار التقييمات التي قادتها بلدانها. وأعرب الوزراء عن تطلّعهم إلى تلقي نتائج التقييم المستقل للدروس المستفادة من بلدان "الأداء الموحد" الرائدة، التي تغطي جميع جوانب المبادرة، في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤.

٥٣ - ورحب الوزراء بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وتعهدوا بتقديم دعمهم الكامل لتشغيل هذا الجهاز استناداً إلى مبدأ العالمية، الذي سيعزز قدرة الأمم المتحدة على دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء في العالم.

٥٤ - وأكد الوزراء على وجوب احترام المساواة في سيادة الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بوسائل منها عمليات الإصلاح، بغض النظر عن المساهمات التي تقدمها كل دولة من الدول الأعضاء إلى ميزانية المنظمة. وتقع مسؤولية ترتيبات الإدارة وعملية صنع القرار التي تمارس عن طريق الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية على عاتق الدول الأعضاء دون سواها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأيدوا دور الدول الأعضاء، من خلال اللجنة الرئيسية ذات الصلة للجمعية العامة، في النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

٥٥ - وأكد الوزراء مجدداً أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة التابعة للمنظمة المنوطة بمسؤولية الاضطلاع بالمسائل الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء أن تناقش جميع المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تعالج فيما يتعلق بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، في إطار اللجنة الخامسة وحدها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٥٦ - وأيد الوزراء بقوة الدور الرقابي الذي تقوم به الجمعية العامة، فضلاً عن الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة التابعة لها، في التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وأكدوا من جديد أن أي جهود ترمي إلى إصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية ميزانيتها، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب تعزيز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة وفي الرصد. كما أكدوا مجدداً حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التعبير عن آرائها بشأن إدارة المنظمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية.

٥٧ - كما أكد الوزراء من جديد على مبدأ "القدرة على الدفع" بوصفه المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، وبينما أشاروا إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤، رفضوا إجراء أي تغيير على عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة التي تهدف إلى زيادة مساهمات البلدان النامية. وفي هذا الصدد، شددوا على أن العناصر الأساسية للمنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، وتسوية رصيد الديون، هي عناصر يجب ألا يمسها أي تغيير وهي غير قابلة للتفاوض.

٥٨ - وأكد الوزراء أن المعدل الأقصى الحالي للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، قد حدد بوصفه حلاً توفيقياً سياسياً، وهو مخالف لمبدأ القدرة على الدفع ويمثل مصدراً أساسياً لتشوهد جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب، وفقاً للفقرة ٢ من قرار الجمعية ٥٥/٥٥ جيم.

٥٩ - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساساً لأي مناقشات بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يعكس جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في سبيل صون السلم والأمن. وأشار الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نمواً لديها، من الناحية الاقتصادية، قدرة محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن أي مناقشة بشأن نظام التخفيضات المطبق على الجدول الخاص بعمليات حفظ السلام ينبغي أن يراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي. وشدد الوزراء، في هذا الصدد، أنه يجب ألا يتم تصنيف أي عضو من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين لا يكون من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فوق المستوى جيم.

٦٠ - وأكد الوزراء مجدداً أنه ينبغي عدم تعريض الاستقرار المالي للأمم المتحدة للخطر من جراء اتخاذ تدابير تعسفية. وشدد الوزراء على أن أي جهود تبذل لاستخدام المساهمات المالية وسيلة للضغط من أجل اعتماد مقترحات معينة تؤدي إلى نتائج عكسية وتشكل انتهاكاً للالتزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.

٦١ - ورفض وزراء، في هذا السياق، جميع التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة من جانب واحد، التي تتعارض مع القانون الدولي، والتي تعيق وتعرقل أحيانا سداد الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين لميزانيات المنظمة.

٦٢ - وأكد الوزراء مجددا بقوة الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بتحمل النفقات المالية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق، وحثوا جميع الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط. وأكدوا أيضا على أنه ينبغي مراعاة الصعوبات الخاصة والحقيقية التي تواجهها بعض البلدان النامية والتي تمنعها مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية وأنه يجب أن تستجيب قرارات الجمعية العامة بشأن بند "جدول الأنصبة المقررة" في جدول الأعمال لهذه الصعوبات.

٦٣ - وشدد الوزراء على ضرورة أن يكون مستوى الموارد الذي تعتمد عليه الجمعية العامة متناسبا مع جميع البرامج والأنشطة المأذون بها لضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال. وأكدوا من جديد أيضا أولويات المنظمة حسبما اعتمدها الجمعية العامة والحاجة إلى أن يعرض الأمين العام هذه الأولويات عند تقديمه الميزانيات البرنامجية المقترحة.

٦٤ - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة تحقيق توازن يعكس أولويات المنظمة المتفق عليها في تخصيص موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة، الذي بات يتم على حساب الأنشطة الإنمائية.

٦٥ - وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية أمر جوهري للتصدي للتحديات الراهنة والمقبلة ومن أجل اغتنام الفرص التي تتيحها عملية العولمة. وأقروا بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنهض بقدراتها وإمكاناتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وضمان الإنجاز الفعال لبرامجها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، حثوا الأمين العام على زيادة تعزيز الدعامة الإنمائية للمنظمة بأسرها، بما في ذلك حساب التنمية.

٦٦ - وشدد الوزراء على أهمية كفاءة تقييد الأمانة العامة بأعلى معايير المساءلة والشفافية والنزاهة والسلوك الأخلاقي. وبناء عليه، حث الوزراء الأمين العام على أن ينفذ، على سبيل الأولوية، قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ تنفيذا كاملا.

٦٧ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء عدم كفاية حصة البلدان النامية في نظام المشتريات لمنظومة الأمم المتحدة. وشددوا على أن مشتريات الأمم المتحدة ينبغي أن تستند إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية. وشددوا كذلك على أنه ينبغي أن تكون قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة، وأكدوا الحاجة إلى

تنفيذ تدابير محددة لكفالة إتاحة فرص أكبر لوصول المؤسسات التجارية من البلدان النامية إلى مشتريات الأمم المتحدة.

٦٨ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما على مستوى الرتب العليا، وإلى تحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة العامة وكفالة المزيد من الشفافية في عملية استقدام الموظفين.

٦٩ - ورفض الوزراء رفضاً قاطعاً فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية ضد البلدان النامية، وأكدوا من جديد الحاجة الملحة إلى إلغائها فوراً. وأكدوا على أن هذه الجزاءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي فحسب، بل تهدد أيضاً بصورة خطيرة حرية التجارة والاستثمار. ولذلك دعوا المجتمع الدولي إلى ألا يعترف بهذه التدابير ولا يطبقها.

٧٠ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى الانسحاب الفوري والكامل لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل حتى خط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية. وأعادوا تأكيد دعمهم لعملية سلام في الشرق الأوسط ترمي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، أعادوا أيضاً تأكيد دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي منذ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٧١ - وأدان الوزراء الحملة العسكرية الإسرائيلية الجارية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي أسفرت عن خسائر في أرواح المدنيين وعن تدمير واسع النطاق للممتلكات والبنى التحتية والأراضي الزراعية الفلسطينية. وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء زيادة التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، وذلك نتيجة للممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، بما فيها بناء المستوطنات والجدار الفاصل وفرض الحصار وإقامة المئات من نقاط التفتيش. ودعوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكف فوراً عن اتخاذ جميع التدابير غير المشروعة التي تضر بالاقتصاد والتنمية الفلسطينيين، ومنها على وجه الخصوص، الحصار اللاإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، بما في ذلك التبادل التجاري في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها وإليها، وأن تقدم تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها بالممتلكات والمؤسسات والبنية التحتية

الفلسطينية. وكرروا دعوتهم المجتمع الدولي إلى مواصلة إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات الإنمائية والإنسانية التي يحتاجها حاجة ماسة في هذه الفترة العصيبة ولا سيما من أجل إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي.

٧٢ - وأعرب الوزراء عن دعمهم للمساعدة في جهود إزالة الألغام في جنوب لبنان وتطهيره من القنابل العنقودية. وأعربوا كذلك عن بالغ قلقهم إزاء نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ما تبقى من عمليات إزالة الألغام والذخائر العنقودية في جنوب لبنان، ودعوا الجهات المانحة الدولية ومنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الموارد المالية المناسبة والكافية إلى مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان لتمكينه من أداء مهمته. وكرر الوزراء دعوتهم إسرائيل إلى استكمال تزويد الأمم المتحدة بمعلومات وافية عن تلك الألغام والذخائر العنقودية، فضلا عن جميع الخرائط المتبقية المتصلة بمواقعها، والتي تقف عائقا أمام تنمية جنوب لبنان وإعمارها وتحويل دون استغلال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة لأغراض الزراعة. وطلب الوزراء من إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها عن زرع الألغام الأرضية واستخدام القنابل العنقودية في جنوب لبنان، وأن تتحمل تكاليف إزالتها، بالإضافة إلى تقديم تعويضات للبنان عن أية خسائر نجمت عنها، ولاستصلاح المناطق المتضررة في جنوب لبنان لاستخدامها لأغراض إنتاجية.

٧٣ - وأيد الوزراء حق لبنان غير القابل للتصرف في استخدام مياهه وفقا للقانون الدولي، وخاصة لضمان تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانه في المناطق والقرى المحررة. ودعوا إسرائيل إلى وقف انتهاكاتها الجوية للسيادة اللبنانية وغيرها من الانتهاكات التي تضر ضررا بالغاً بالحالة الأمنية التي تعد عاملا حاسما في تعزيز الاقتصاد والسياحة.

٧٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، وكرروا الإعراب عن دعمهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية لدعم ما تبذله البلدان النامية من جهود إنمائية في سبيل تعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي الناشئ. وكرروا التأكيد على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب حسبما اعتمدها الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في ياموسوكرو، كوت ديفوار.

٧٥ - وكرر الوزراء الإعراب عن موقفهم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه؛ ذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل مسعى جماعيا للبلدان النامية يستند إلى مُسَلِّمات وظروف وأهداف خاصة

بالسياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية وباحتياجاتها وتطلعاتها، ومن ثم فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق أن يعزز بطريقة خاصة به مستقلة وقائمة بذاتها على نحو ما أكدته الوثيقة الختامية لنيروبي ومنهاج العمل لتنمية بلدان الجنوب لمجموعة الـ ٧٧.

٧٦ - ورحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي كرر الطلب الذي تقدم به رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الجنوب الثاني المعقود في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ودعا "الأمين العام إلى أن يتخذ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تدابير محددة لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفها كيانا مستقلا وجهة تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، على نحو ما أعاد تأكيده قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما من خلال تعبئة الموارد اللازمة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي".

٧٧ - ورحب الوزراء بوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في نيروبي، وأعربوا عن تطلعهم لتنفيذها بصورة فعالة. وفي هذا السياق، أكدوا من جديد على أهمية تعزيز آليات الأمم المتحدة المؤسسية الحالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأعربوا عن تأييدهم للعملية الجارية التي تنفذها وحدة التفتيش المشتركة لاستعراض ترتيبات الأمم المتحدة المؤسسية القائمة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك دور الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ومقرر اللجنة الرفيعة المستوى ١/١٦ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٧٨ - وشدد الوزراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجمعية العامة هي الهيئة المركزية المتعددة الأطراف لإقرار السياسات في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز على النطاق العالمي وعلى نطاق المنظومة في مجال التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب ودعمه، بما في ذلك التعاون الثلاثي، وتقديم التوجيه العام فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية. وحث الوزراء جميع الشركاء المهتمين بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الاسترشاد بمبادئ هذا التعاون وأهدافه المكرسة في موثيق متفق عليها دوليا من قبيل خطة عمل بونينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر

١٩٧٨ ووثيقة نيروبي الختامية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أيدها الجمعية في قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فضلا عن قرارات الجمعية الأخرى ذات الصلة.

٧٩ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء بعقد المؤتمر العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب الذي استضافه جناح الأمم المتحدة في المعرض العالمي في شنغهاي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وكذلك بتنظيم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تستضيفه منظمة العمل الدولية في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٨٠ - ورحب الوزراء بالعرض السخي من حكومة الجماهيرية العربية الليبية باستضافة مؤتمر القمة الثالث، ودعوا الدول الأعضاء إلى استضافة المؤتمرات القطاعية وغيرها من الاجتماعات التحضيرية الرفيعة المستوى الممهدة لمؤتمر القمة.

٨١ - ورحب الوزراء أيضا بالعرض السخي من جمهورية إيران الإسلامية باستضافة المنتدى الوزاري الثاني المعني بالمياه، وكذلك بالعرض السخي من الجمهورية العربية السورية باستضافة اجتماع قطاعي عن الأغذية والزراعة. وفي هذا السياق، جدد الوزراء أيضا دعوتهم إلى جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ لكي تنظر في استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق، في إطار التحضير لمؤتمر قمة الجنوب الثالث.

٨٢ - ورحب الوزراء بتدشين الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب التابع لمجموعة الـ ٧٧، بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي للعلوم في بودابست، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك في إطار الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وحثوا المدير العام لليونسكو على تقديم الدعم الضروري للتشغيل الفعلي للاتحاد وعقد المؤتمر العام الأول للاتحاد قبل انعقاد مؤتمر قمة الجنوب الثالث.

٨٣ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الخامس والعشرين للجنة خبراء صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXII)/2010/2 وأيدوا توصياته. وأثنى الوزراء على رئيس صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لالتزامه المستمر، وأعربوا عن رضاهم عن النتائج التي حققتها الصندوق. وفي ضوء الانخفاض الكبير في إيرادات فوائد الصندوق بسبب الحالة المالية العالمية الحالية، حسبما أفاد رئيس الصندوق، ناشد الوزراء جميع

الدول الأعضاء أن تقدم مساهمة كبيرة لمرة واحدة للصندوق بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية في نيويورك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٨٤ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب لمجموعة ال ٧٧ الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXII)/2010/3، على النحو الذي عرضه رئيس مجموعة ال ٧٧، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تدفع بعد اشتراكاتها غير المسددة على أن تبذل جهودا خاصة للقيام بذلك.

٨٥ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق لجمهورية اليمن لقيادتها المقتدرة وعملها الممتاز وجهودها الدؤوبة بصفتها البلد الذي يتولى رئاسة مجموعة ال ٧٧ لعام ٢٠١٠. وأثنى الوزراء أيضا على كفاءة العمل الذي يقوم به الأمين التنفيذي لمجموعة ال ٧٧ في نيويورك وعلى ما يقدمه من دعم قيّم مستمر للبلد الذي يتولى الرئاسة وللدول الأعضاء.

٨٦ - ورحب الوزراء بحرارة بانتخاب جمهورية الأرجنتين بالتركية رئيسا لمجموعة ال ٧٧ لعام ٢٠١١.

٨٧ - ورحب الوزراء بانضمام جمهورية طاجيكستان إلى عضوية مجموعة ال ٧٧.